الفساد وآثاره الاقتصادية على الواقع التنموي للاقتصاد العراقي

الاستاذ الدكتور
عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
أنغام فاضل عباس

الفساد وآثاره الاقتصادية على الواقع التنموي للاقتصاد العراقي

Corruption and its economic effects on the developmental reality of the Iraqi economy

الاستاذ الدكتور
عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد
Abdulwahab Mohammed Jawad ALmusawi
Faculty of Administration and Economics
Kufa University

المدرس المساعد
أنغام فاضل عباس
Angham Fadhil Abbas
Faculty of Administration and Economics
Kufa University

مستخلص :

يعد الفساد من القضايا الرئيسة في العراق، فالفساد والبيروقراطية والرشوة والمحسوبية وعدم الشفافية والتخلي عن المسؤولية سمات منتشر في مؤسسات البلد كافة، وبشكل واسع، وأحيانا يكون السبيل الوحيد كثمن لممارسة وتسهيل بعض الأعمال التجارية. كما ان الابتزاز وشبكات المحسوبية هي من الأمور الرئيسة التي بالتأكيد تشكل عائقا أمام الاستقرار وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية في العراق. لم يكن الفساد في العراق وليد النظام الجديد، بل هو ارث مكتسب من عهد النظام السابق اذ كان الفساد موجودا الا انه انتشر خلال العقدين الأخيرين بشكل واسع. وبسبب تفشي الفساد في ركائز المؤسسات الحكومية تم وصفه بأنه الفيروس الأخطر والمسبب الأول لشلل الاقتصاد العراقي طيلة العقود السابقة، لما يساهم في انتشار العناصر الإجرامية وتفضيل المصالح الخاصة. مما نتج عنه استنزاف الموارد وإهدار المال العام.

كلمات مفتاحية: التنمية، الفساد، الاقتصاد العراقي.

Extract

Corruption is one of the main issues in Iraq. Corruption, bureaucracy, bribery, nepotism, lack of transparency and abandonment of responsibility are widespread in all the institutions of the country, and on a large scale, and sometimes it is the only way as a price for practicing and facilitating some business. Also, extortion and patronage networks are among the main issues that certainly constitute an obstacle to stability, reconstruction, and the provision of basic services in Iraq. Corruption in Iraq was not the product of the new regime. Rather, it is a legacy acquired from the era of the previous regime, as corruption was present, but it has spread widely during the last two decades. Because of the spread of corruption in the pillars of government institutions, it has been described as the most dangerous virus and the first cause of paralysis of the Iraqi economy over the previous decades, which contributes to the spread of criminal elements and favors private interests. Resulting in the depletion of resources and waste of public money.

Keywords: development, corruption, the Iraqi economy

المحور الأول: التنمية:

ان الحقيقة التي وصل اليها الفكر الاقتصادي ان التنمية مفهوم معقد ومتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة وهي تتضمن أحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات ومن ثم فان تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ان هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية، وبالنتيجة فان النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية[١]. وكان من الطبيعي ان تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته وخلفياته الفكرية. وعرفت التنمية العديد من التعاريف مثل انها "التوليف بين التغيرات الذهنية والاجتماعية لمجتمع ما، مما يجعله قادرا على الرفع من ناتجه الحقيقي بصفة دائمة ومتراكمة" [٢]. كما تم تعريف التنمية انطلاقا من الأيديولوجية الحاكمة واختلاف الرؤى بين المفكرين الرأسماليين والمفكرين الاشتراكيين. وعليه فان مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى لكل زمان ومكان. فضلا عن الخلط بينه وبين مفاهيم

قريبة منه، لاسيما مفهوم النمو الاقتصادي، حيث ظلت التنمية لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق وهو النمو الاقتصادي[٣].

وعادة ما كان يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بوصفها مترادفات، الا ان مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا، أي انه لا يقصد به فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج او الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، ولكن يتضمن الى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة وأنواع السلع المنتجة، وحدوث تغيير في هيكل الصادرات وهيكل العمالة والهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد وتغيير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع [٤].

وقد عرفت التنمية كما أوردها تقرير التنمية في العالم الذي ينص ان التنمية الاقتصادية "زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة التي تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة " والمفهوم الأوسع للتنمية الاقتصادية يشمل أيضاً خصائص هامة أخرى مرتبطة بها ولا سيما المساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية [٥].

كما وقد تم تعريفها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على انها " تلك العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[٦].

لقد مر مفهوم التنمية بالكثير من التطورات حتى تبلور جوهره وأصبحت أهدافه الاستراتيجية تنطوي على إحداث التمكين للأفراد والمؤسسات من خلال المساواة في فرص الحياة، وتوسيع البدائل والاختيارات وتحرير إرادة الإنسان، وان آلياتها وأدواتها في الوصول الى تفجير الطاقات البشرية الكامنة للإنتاج وخلق الأبداع لتحقيق الاشباع، وكل هذا يحدث بشرط تحقيق التوازن بين كل القطاعات الاقتصادية والشمول لكل المناطق والمساواة بين كل الأفراد، الأمر الذي يتطلب وجود مشروع اجتماعي متفق عليه من كل أفراد المجتمع، دون إغفال للمفاهيم والمحددات الأساسية للنمو، والتركيز على تشجيع المستثمرين وأصحاب الأعمال لانهم يمثلون القوى الدافعة لعجلة التنمية وفقاً لنظام السوق والحرية الاقتصادية[٧]. وأخيرا يمكن ان يلاحظ مما سبق ان التعريف جامع شامل للتنمية بانها (العملية التي يتم بموجبها تحويل الاقتصادات منخفضة الدخل إلى اقتصادات صناعية حديثة)، وعلى الرغم من أن المصطلح يستخدم أحيانًا كمرادف للنمو الاقتصادي، فإنه يستخدم عمومًا لوصف التغيير في اقتصاد البلد الذي يتضمن تحسينات نوعية وكمية) [٨].

أنواع التنمية

١. التنمية الاقتصادية: ان مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن الشمولية بين كافة أوجه المجتمع والتي تستند الى قواعد أساسية تتصف بالعملية والعقلانية باعتبارها عملية تحول دائمة تتضمن تحقيق النتائج الإيجابية التي غايتها تحقيق رفاهية المجتمع[٩]، وينطبق مفهوم التنمية الاقتصادية على البلدان المتخلفة التي تمتلك إمكانيات تقدم، ولكنها لم تقم باستغلالها بالصورة المثلى لتحقيق التوسع الاقتصادي التلقائي والذي يقاس بحجم التغيير الكمي في المؤشرات الاقتصادية، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تتخذها دولة معينة تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان تلبية حاجات المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة [١٠].

٢. التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية [١١].

٣. التنمية البشرية: ظهر مفهوم التنمية البشرية عام ١٩٩٠ عن طريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يهدف الى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس [١٢]. والمقصود بالتنمية البشرية هي كيفية رفع قدرات الإنسان الذي يمثل جوهر عملية التنمية وتوسيع مشاركته في مختلف الأنشطة ومجالات الحياة، من اجل تحقيق تنمية اقتصادية، ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة وتوفير الخدمات الأخرى مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقرون بتوزيع عادل لناتج النمو المتحقق. ان هذه المؤشرات هي التي تبين دور وأهمية التنمية البشرية في تحقيق الرفاهية والتطور الاقتصادي [١٣].

٤. التنمية المستدامة: هناك من يرجع نقطة الاهتمام بالتنمية المستدامة الى تقرير نادي روما عام ١٩٧٢، حيث انه في عام ١٩٦٨ تم أنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشرهم عام ١٩٧٢ التقرير الشهير المعنون "حدود النمو " والذي اعتبره المختصون على انه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. وفي الوقت نفسه شرع خبراء اقتصاديون في العالم بأسره في بحث الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث توصلوا الى انه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط البعدين الاجتماعي والاقتصادي وتحقق في ان واحد المساواة في توزيع الثروات بصورة أكثر احتراما وحماية للبيئة، وهناك من يرجعه الى عام ١٩٨٧ في تقرير بورتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي نص على ان " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرات

الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"[١٤]. والبعض يرجعها الى عام ١٩٩٢ خلال مؤتمر قمة الأرض الأول وجاء من منطلق ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية للجيل الحاضر وضمان حقوق الأجيال القادمة [١٥]. ان مفهوم التنمية المستدامة مبني على ثلاث أولويات وهي الحفاظ على البيئة، الاستخدام المستدام للموارد، والحفاظ على التنوع الحيوي. لذلك تعرف التنمية المستدامة على انها "التنمية التي تستجيب الى حاجات الحاضر دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [١٦] .

٤. التنمية المستقلة: هو مصطلح يعني الخروج من التبعية، والخروج من التبعية لا يعني التقوقع والانعزال عن العالم إنما المعنى المقصود فك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي وتحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام بلدان العالم الثالث بغية الوصول فيما بعد الى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون المتبادل، بمعنى ان ينتقل الاقتصاد الوطني من حالة رد الفعل والسلبية الى حالة الفعل والتفاعل الإيجابي، وان يتحول من مرحلة التأثر والانقياد للقوى الخارجية الى مرحلة التأثر والتأثير في الآخرين، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الداخلية الى اقصى حد لتحقيق التنمية مع الحرص على تامين تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادي [١٧]. وقد برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر "بول باران" رائدا في الدعوة الى تحقيق التنمية المستقلة في كتابة الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، اذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن [١٨].

٥. التنمية الاجتماعية: ظهرت ولأول مرة وبصورة رسمية في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ ضمن الخطة الخمسية للحكومة الهندية، ومن ثم لفتت الأنظار اليها بسبب أهدافها. وفي عام ١٩٥٥ بدا الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد عرفها (نلسون) على انها "دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بناءه، فهي عملية هادفة تؤدي الى تنمية وعي وقدرات المواطنين وحثهم على تحمل المسؤولية في تحمل مشكلاتهم. كما تعرف على انها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير في طريقه التفكير والعمل والحياة من خلال زيادة وعي الأفراد بالبيئة المحلية من اجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية وإحداث التغير اللازم لتطوير المجتمع"[١٩].

٦. التنمية الثقافية: لقد أعلنت الأمم المتحدة واليونسكو عن عقد التنمية الثقافية عام ١٩٩٧ على أساس المعاودة بالنظر في توسيع مفهوم التنمية وتوسيعه ليشمل الفنون والآداب كذلك، فالتنمية ليست مجرد ارتفاع سنوي بالدخل القومي او الفردي كما يظن البعض، بل هي تعكس تحولات نوعية جذرية في بنية الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة عندما يتحول الاقتصاد برمته من نظام الى اخر كما حصل في الثورة الصناعية في اوربا [٢٠].

وهكذا نرى ان التنمية الأكثر تطورا والمرغوبة عالميا هي التنمية الشاملة المتكاملة المتناسقة اجتماعيا واقتصاديا تهدف لإيجاد المزيد من الفرص أمام الجميع لتحسين نوعية الحياة، ولابد ان تكون قابلة للاستمرار دون الإضرار بالإنسان والطبيعة.

المحور الثاني: الفساد

يؤدي الفساد الى عرقلة سير خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق، وذلك لما تسببه من مشاكل عجز كبيرة وتشوهات على مستوى القطاعات الاقتصادية، ويسهم انتشار الفساد على صعيد تعاملات القطاع الخاص مع الموظفين العموميين في ازدياد تكلفة المعاملات التجارية عبر ارتفاع سعر قيم المدفوعات، والذي يؤثر على النفقات الإدارية المتأتية من عمليات التفاوض مع المسؤولين. فضلا عن خطورة انتهاك خصوصية الاتفاقيات وانكشافها والتلاعب بالعقود بكافة أشكالها مما يقود الى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المشاريع وبخاصة مشروعات البنى التحتية، فضلا عن هيكلة معظم المنشآت الإنتاجية التي كانت قائمة وغلق أبوابها لصالح قطاع الاستيراد الاستهلاكي مع بقاء تكاليفها التشغيلية سارية من دون ان يكون لها أي مستوى انتاجي فعلي. كما يتسبب في تعقيد ظروف المناخ الاستثماري وجعل بيئة الاقتصاد العراقي طاردة للاستثمارات[٢١]. وبالتالي يؤثر الفساد على مختلف المؤشرات الاقتصادية من خلال الحد من النمو الاقتصادي، اذ يؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لان الاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد، لما يسببه الأخير من هدر الموارد وعدم التخصيص الأمثل لها وعدم القدرة على التخطيط الاقتصادي المتكامل نتيجة النقص الحاصل في الموارد الموجهة لتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد [٢٢].

كما يمكن توضيح قيم مدركات الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي في الجدول الاتي:

الجدول (١٦)

ترتيب العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد على الصعيد العالمي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)

السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
٢٠٠٣	٢٢	١١٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢١	١٢٩	١٤٥
٢٠٠٥	٢٢	١٣٧	١٥٩
٢٠٠٦	١٩	١٦٠	١٦٣
٢٠٠٧	١٥	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٨	١٣	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١٥	١٧٦	١٨٠
٢٠١٠	١٥	١٧٥	١٧٨
٢٠١١	١٨	١٧٥	١٨٢
٢٠١٢	١٨	١٦٩	١٧٨
٢٠١٣	١٦	١٧١	١٧٥
٢٠١٤	١٦	١٧٠	١٧٤
٢٠١٥	١٥	١٦١	١٦٨
٢٠١٦	١٧	١٦٦	١٦٨
٢٠١٧	١٨	١٦٧	١٩٦
٢٠١٨	١٨	١٦٨	١٧٠
٢٠١٩	٢٠	١٦٢	١٧٩
٢٠٢٠	٢١	١٦٠	١٧٩
٢٠٢١	٢٣	١٥٧	١٨٠

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، نشرات مختلفة.

قد احتل العراق في عام ٢٠٢١ المرتبة ١٥٧ من بين ١٨٠ دولة، وقد يعتبر تقدما إيجابيا على الرغم من كونه دون المستوى المطلوب، يعزى ذلك الى خلق العديد من الجهات التي تولت مسؤوليات مكافحة الفساد المالي والإداري الذي انتشر بشكل مفزع وبخاصة في عامي عام

(٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) فقد احتل المرتبة ١٧٨ من بين ١٨٠ دولة، أي صنف العراق كونه اكثر دول العالم فسادا، وعليه تسنمت الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد تلك المناصب وفق التشريعات والقوانين [٢٣]. وابرز تلك الجهات هي [٢٤]:

١. ديوان الرقابة المالية: ويتولى مسؤولية الرقابة على الأجهزة الحكومية من حيث مراقبة وتدقيق حساباتها وموازينها، إذ يمارس مهامه قبل عملية الصرف وبعدها، وهو أيضا يتبنى مراقبة تقويمية ترافق عمليات التنفيذ، كما يتمتع الديوان بصلاحيات وإجراءات صارمة في حالة عثوره على مخالفات مالية او أمور غير نظامية، ومن خلال هذا العمل المشترك مع مكاتب المفتشين العموميين بغية إجراء تحقيقات شاملة من اجل تصحيح المخالفات ومحاسبة المقصرين.

٢. هيئة النزاهة العامة: ونشات تلك الهيئة في عام ٢٠٠٤ وغايتها التحقيق عند وجود قضايا فساد تخص أي موظف ضمن مختلف المستويات والتدرجات الوظيفية، في حين يختص دورها الرقابي في وضع معايير وأسس للأخلاق فيما يتعلق بقواعد السلوك والالتزام بالتعليمات من قبل جميع موظفي القطاع العام، فضلا عن تولي مهمة عقد ندوات ومؤتمرات تثقيفية وبرامج توعية لبث ثقافة النزاهة والشفافية والشعور بالمسؤولية.

٣. المفتش العام: ونشات مكاتب المفتشين العموميين بعد عام ٢٠٠٤ أيضا في مختلف الوزارات، إذ تقع على عاتقها مسؤولية التدقيق والمراجعة من اجل رفع مستويات الرقابة والنزاهة والدقة في العمل والأشراف على الوزارات من اجل ان تقلل من مسالة الاستخدام السيء للسلطة، مع ضرورة التعامل مع هيئة النزاهة لتعزيز العمل الرقابي عبر التقارير المقدمة عن حالات وشبهات الفساد في مؤسسات ودوائر الدولة.

المجلس المشترك لمكافحة الفساد، والذي تأسس عام ٢٠٠٧ ويترأسه الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية مجلس القضاء الأعلى ورئيس ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، والذي يستهدف التنسيق بين تلك الأجهزة الواقعة تحت إمرته لضمان تفعيل الجهود التي يتم التوصل اليها بغية التخلص من هذه الظاهرة.

المحور الثالث: أثر الفساد على واقع الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني من ضعف الهيكل الإنتاجي نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وتفاقمت المشكلة مع عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القطاعات الإنتاجية وقدرات المجتمع، مع استمرار سياسات الإنفاق الحكومي التفاخري، وتبديد الثروات وتوزيعها بدون خطط استراتيجية مدروسة لدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة الى

عدم إفساح المجال للقطاع الخاص من المساهمة في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تفشي الفساد وهدر المال العام دون أي حراك من الجهات الرقابية والقضائية لإيقاف الفساد والقضاء عليه، مما أدى الى ضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد مستقر ومتنام يواكب التطورات على الساحة العالمية [٢٥]. وفيما يلي اهم وقائع ثبات الريع الاقتصادي في العراق:

١. هيمنة القطاع النفطي: ان جميع الإجراءات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة لتنشيط القطاعات الإنتاجية من اجل تقويم الاقتصاد العراقي بائت بالفشل، وبقي القطاع النفطي هو المهيمن على النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣، وبقيت الدولة هي المتحكم الأساس بمجمل الفعاليات الاقتصادية، اما القطاع الخاص فما زال قطاعا للمقاولات فحسب، كون ان التركيز قد استمر على القطاع العام كمحرك للنمو الاقتصادي بسبب المدخولات الخارجية الناجمة عن تصدير النفط الخام. وفي الجدول (٢) الذي يوضح صادرات العراق ودور كل من القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، والذي يبين ان الصادرات العراقية تعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات النفطية مقابل نسبة لا تكاد تذكر لصادرات القطاعات غير النفطية، مما يشكل عامل خطر ودائم لعدم الاستقرار في الاقتصاد العراقي تبعا لتقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية[٢٦].

الجدول (١٠) الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

السنة	الصادرات الزراعية (١)	نسبة الصادرات الزراعية الى مجموع الصادرات (٢)	الصادرات الصناعية (٣)	نسبة الصادرات الصناعية الى مجموع الصادرات (٤)	صادرات النفط الخام (٥)	نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات (٦)	أخرى* (٧)	المجموع (٨)
٢٠٠٤	٥٢	٠.٢٠	٢٦	٠.١	٢٥٧٤٠	٩٩.٤	٧٧	٢٥٨٩٥
٢٠٠٥	٨٨	٠.٢٥	٢٢	٠.٠٦	٣٤٧٣٠	٩٩.٤	٦٥	٣٤٩٠٥
٢٠٠٦	١٢٧	٠.٢٨	٢٤	٠.٠٥	٤٤٧٥٠	٩٩.٢	١٩٠	٤٥٠٩١
٢٠٠٧	١٥١	٠.٣٠	٥١	٠.١	٤٩٧١٦	٩٩.١	٢٠٠	٥٠١١٨
٢٠٠٨	٢٣٠	٠.٢٩	٧٧	٠.١	٧٦٢٣٨	٩٩.٢	٣٠٧	٧٦٨٥٢
٢٠٠٩	١٣٠	٠.٢٧	٢٤	٠.٠٥	٤٦٢٩٦	٩٩.٢	١٨٧	٤٦٦٣٧
٢٠١٠	١٧٢	٠.٢٨	٣١	٠.٠٥	٦٠٩٨٣	٩٩.٢	٢٥٨	٦١٤٤٤

٢٠١١	٢٦٧	٠.٢٨	٤٨	٠.٠٥	٩٤٨٢١	٩٩.٢	٤٠٢	٩٥٥٣٨
٢٠١٢	٣٢٦	٠.٢٨	٥٨	٠.٠٤	١١٥٣٨٣	٩٩.٣	٤٩٠	١١٦١٥٤
٢٠١٣	٣٠٩	٠.٢٧	٥٥	٠.٠٤	١٠٩٨٥٤	٩٩.٢	٤٦٤	١١٠٦٨٢
٢٠١٤	٢٨٦	٠.٢٧	٥١	٠.٠٤	١٠١١٥٢	٩٨.٨	٤٣٠	١٠٢٢٨٩
٢٠١٥	١٧٠	٠.٢٨	٣١	٠.٠٥	٦٠٢١٥	٩٩.٢	٢٥٤	٦٠٦٧٠
٢٠١٦	١٣٥	٠.٢٨	٢٥	٠.٠٥	٤٧٨١٥	٩٩.٢	٢٠٣	٤٨١٧٨
٢٠١٧	٣٥	٠.٠٤	١	٠.٠٠١	٧٢٢٠٦	٩٩.٨	٥١	٧٢٢٩٣
٢٠١٨	٧	٠.٠٠٧	٨٩	٠.٠٨	١٠٤٠٢٨	٩٩.٨	٢٥	١٠٤١٤٩
٢٠١٩	١٩	٠.٠١٩	١٥٤	٠.١	٩٧٧٧٩	٩٩.٧	٣٥	٩٧٩٨٧
٢٠٢٠	١٧٣	٠.٣	٢٦٨	٠.٤	٥٢٨٤٦	٩٨.٣	٤٢٥	٥٣٧١٢

(مليار دينار)

المصدر: العمود (١، ٣، ٥، ٧، ٨) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، منشورات منفردة متفرقة لسنوات متعددة.

العمود (٢، ٤، ٦) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول.

*الأخرى تضم كل من المواد الخام غير الغذائية والنفطية، المواد الكيمياوية، مكائن ومعدات نقل، سلع غير مصنفة.

يوضح الجدول ان القطاع النفطي هو المسيطر على هيكل الصادرات، وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يستند على تصدير النفط الخام دون تصنيعها، ومن ثم يعاود استيرادها من اجل تغطية ما يحتاجه من مشتقات نفطية للاستهلاك.

٢. تراخي القطاعات الإنتاجية غير النفطية: ان السبب في تراجع القطاعات الإنتاجية غير النفطية وفي مقدمتها قطاعي الزراعة والصناعة يعود الى عدم استغلال فوائض الموازنة العامة في تطوير هذه القطاعات، وهدر تلك الفوائض عن طريق الإنفاق التشغيلي مما فاقم مشكلة (المرض الهولندي)، اذ ان الحكومات المتعاقبة لم تهتم بتنمية القطاعات الإنتاجية بصورة حقيقية واقتصر اهتمامها من خلال وضع خطط تنموية خمسية غير شاملة لم ترى ارض الواقع على مدار السنوات السابقة، وتركت القطاعات الإنتاجية ضحية الإهمال والفساد. مما حول الأراضي الزراعية الشاسعة الى عشوائيات سكنية في ظل غياب الاهتمام والدعم والرقابة وعدم إيجاد حلول جذرية لهذه المشاكل، كما تحولت المصانع والمشاريع الإنتاجية الى مباني خاوية غير قادرة على منافسة السلع المستوردة من

جهة، وتحمل تكلفة البطالة المقنعة من جهة أخرى[٢٧].

من ناحية أخرى نجد ان حجم المديونية بشقيها الداخلي والخارجي ما زالت تتزايد، ومن اجل الحكم على مدى استدامة الدين العام هناك عدة معادلات يمكن اللجوء اليها ومن ابسطها ان يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو عجز الموازنة العامة ومعدل نمو المديونية، وذلك يدل على زيادة قدرة الدولة على تحمل فوائد الدين العام وأقساطه عبر السنين، وهذا يشير الى ان عجز الموازنة العامة يكون قابلا للاحتمال اذا كان ما ينتجه الاقتصاد في سنة مطروحا منه فوائد الدين العام اكبر من عجز الموازنة الأولية، أي ان الاقتصاد يستطيع دفع فوائد الدين العام ويتبقى لدية إيرادات إضافية لتسديد أقساط الدين العام المستحقة، فما يهم ليس مستوى العجز والدين العام إنما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي. فاذا كان اتجاه هذه النسبة هو الانخفاض فان وضع المديونية يكون قابلا للإدارة والاستدامة. وتتحدد هذه العلاقة من خلال المؤشرات الأساسية الثلاثة وهي عجز الموازنة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدين العام [٢٨]. والجدول (١٤) يوضح تلك المقارنة مشيرا الى مدى إمكانية استدامة الدين العام وإدارته في الاقتصاد العراقي:

الجدول (١٤)

مقارنة الدين العام مع عجز الموازنة العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)

السنة	العجز او الفائض الفعلي	الدين العام	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٠	٢٢٥٩٧٩-	٢٩٢٥٧٣٢٦	--	١٦٢٠٦٤٥٦٥	--	١٨.٠٥
٢٠١١	٢٥٢٣١٤٢٣	٢٨١٢٠٤٥٩	١١٣-	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣٤	١٢.٩٣
٢٠١٢	١٤٦٧٧٦٤٨	٢٥٦٣٤٠١٩	٨-	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	١٦	١٠.٠٨
٢٠١٣	٥٢٨٧٤٧٩-	٢٢١٤٩٠٦٩	١٣-	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٧	٨.٠٩
٢٠١٤	١٦٦١٨٠٥٠-	٢٦٩٩٤٦٣٩	٢١	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٢-	١٠.١٣
٢٠١٥	١١٧٧٨٧٣٦-	٤٧٦٢٢٠٤٥	٧٦	١٩٤٦٨٠٩٧١	٢٦-	٢٤.٤٦
٢٠١٦	٢٠٢١٦٦٤٥-	٦١٢٠٨٣٧١	٢٨	١٩٦٩٢٤١٤١	١.١	٣١.٠٨

٢٠١٧	١٩٣٢٠٥٨	٦١١٠٦٠١٦	٠.١-	٢٢٥٧٢٢٣٧٥	١٤	٢٧.٠٧
٢٠١٨	٢٥٦٩٦٦٤٦	٥٤٣٢٠٢٩٨	١١-	٢٥١٠٦٤٤٧٩	١١	٢١.٦٣
٢٠١٩	١٨٢٩٨٢٨٢	٥٢١٩٣٩٠٧	٣-	٢٢٥٢٠٠٦٣٨	١٠-	٢٣.١٧

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤، ٨).

ان التذبذب الحاصل في تحليل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بين ارتفاع وانخفاض يدل على صعوبة إمكانية سداد الاقتصاد العراقي الديون المترتبة عليه، وذلك سيؤدي الى استدامة تلك المديونية على مدار السنين القادمة، إذا لم يتم التوقف عنها وإيجاد حلول بديلة لتغطية عجز الموازنة العامة، وقد يكون الحل الأمثل هو خفض النفقات التشغيلية كونها تمثل أكثر من ٧٠% من الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.

بالاطلاع على اهم المؤشرات الاقتصادية لدراسة وضع الاقتصاد العراقي وذلك من خلال الجدول (١,٢) يلاحظ ان مايزال القطاع النفطي هو المهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع مساهمات شبة معدومة للقطاعات الإنتاجية الأخرى والتي قد تم رصد لها مبالغ هائلة في الموازنات العراقية وعلى مدار سنوات متتالية من اجل النهوض بواقعها الإنتاجي، الا ان الواقع مخالف تماما وهذا يعود الى تسرب تلك الأموال والناتج عن تفشي الفساد المالي والإداري وعدم وجود جهات رقابية نزيهة ومسؤولة عن متابعة صرف تلك المبالغ، ولذلك من اجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ملموسة، ومنع هدر الأموال العامة، والتي تحدث عجزا في الموازنات، ومن ثمة تغطى بالاقتراض الخارجي، فعلى الرغم من ان أسعار النفط مستقرة نوعا ما وان اغلب السنوات المالية تنتهي بفائض الا إننا نلاحظ ان الديون الخارجية تتنامى وتستمر وتتراكم هي وفوائدها وتعويضاتها بدون مبرر، وبصوره ترهق كاهل الاقتصاد العراقي وتضر الأجيال القادمة.

وعلى الرغم من ان بعد عام ٢٠٠٤ تولت مجموعة من الجهات الرقابية عمليات رصد حالات الفساد في العراق، وتعد هيئة النزاهة من اهم المؤسسات التي تقوم بمكافحة الفساد، اذ تقوم بالتحقيق في أي قضية فساد من خلال البلاغات التي تصل اليها، ومن ثم تحويلها الى المحاكم القضائية كما موضح في الجدول (٣) عدد البلاغات وحجم الأموال المرصودة بعمليات فساد من قبل هيئة النزاهة كالاتي:

السنة	عدد البلاغات	القضايا المحالة الى المحاكم	الأموال المستردة من قبل الهيئة الى خزينة الدولة	الأموال التي صدرت أحكام قضائية بردها	الأموال التي اعيدت أثناء عمليات الضبط	قيمة الأموال المرصودة من عمليات الفساد
٢٠٠٥	٥٧٦	٢٦	--	--	--	--
٢٠٠٦	٢٧٨٠	٢٩٦	--	--	--	--
٢٠٠٧	٤٩٩٣	٩٥	--	--	--	--
٢٠٠٨	١١٨٤	٣٨٢	--	--	--	--
٢٠٠٩	٧٧٩٧	٨٨٩	١٢٢٣	٢.٢٥٦	٠.٩٣٥	١٥.٤٢
٢٠١٠	٨٩٥٨	٢٣٢٢	١٩٥٨	٣٠.٧٧	٤.٣٢٧	٥٤.٦٨
٢٠١١	١٢٥٢٠	٤٣٦٥	٠.٤١	٣.٤٦٧	٥٨.٣٢	٦٢.٢
٢٠١٢	٨٦٣٩	٤٢٧٨	٠.٢٨٩	٩١.٠٧	١١.٦٢	١٠٣
٢٠١٣	٣٢٧٠٠	٣٤٨٦	١٠٥٤	٤.٩٢٣	٠.٣٤٤	٦.٣٢١
٢٠١٤	١٤٨٨	٢٨٧٩	٢٧٩٥	٥.٧٠٨	١.٠٢٦	٩.٥٢٩
٢٠١٥	١٤١٨	١٤٠٤	٣٧٥٣	٦٣.٢٨	١.٠٦٨	١١٦٩
٢٠١٦	٢٠٠١	٢٠٥٧	٢٨٥٣	٥٧٠.٤	٠.١١٦	0.٥٩٩
٢٠١٧	٢٤٥٨	٦٤٨٨	١٣٠٥٦	--	--	--
٢٠١٨	٢٧٥٣	٢١٠٣	٣٤١٦	٤٤.٠٧	١.٦١٠	٧٤٠٤
٢٠١٩	٤٥٧٢	٢٦٢٠	١٢٣٦	١.٨١٣	٣.٦٨٧	١٥١٢٢
٢٠٢٠	٤١٨٩	٤١٨٩	١.٩٦٧	٥٠.٤٢	٢٠٦.٩٤٣	٦٤٨.٥٠٣

الجدول (٣)

حجم الأموال المرصودة بعمليات فساد من قبل هيئة النزاهة في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

المصدر: هيئة النزاهة التقرير السنوي، اعداد مختلفة لسنوات متفرقة.

ان الأموال المرصودة جاءت من عمليات فساد بأشكال مختلفة منها الأضرار المتعمد بالمال العام والإهمال وتجاوز حدود الوظيفة والرشوة والاختلاس والتزوير ومخالفة الأوامر والتعليمات. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة عن الفساد في العراق ان هناك صفقات تقدر بمئات مليارات الدولارات سرقت من خلال تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود التي لم تتحقق قط، كل هذه المعطيات قادت لاستشراء الفساد في جميع قطاعات الدولة ولاسيما الأمنية والخدمية والصحية والتعليمية وتهريب الأثار وشراء المناصب والتزوير بجميع أشكاله [٢٩]. فعلى

الرغم من وجود العديد من الجهات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد والتي تعد محمية بقوه القانون، بالإضافة الى عقد العديد من المؤتمرات والتي تناقش مسالة فتح ملفات الفساد وعقد الاتفاقيات من اجل إعادة الأموال المنهوبة، الا ان الأمر بات صعباً بسبب تشتت الأهداف السياسية لدى الحكومات المتعاقبة وتبادل المصالح الحزبية والمساومات فيما بينهما وضعف الإجراءات المتبعة ضد المتهمين بالفساد وتبديد أموال الدولة، المتأتية من ضعف سيادة القانون وتفشي ظاهرة راس المال السياسي. لذا أصبح من المهم والضروري تسليط الضوء على الفساد المالي والإداري والحد من الرشوة والمحسوبية لأنها استفحلت وأصبحت عائق حقيقيا ومزمنا يعيق عجلة التنمية الاقتصادية ويزيد من حجم المديونية الخارجية بسبب الهدر المالي.

الهوامش:

(١) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٦.

(٢) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٢٢.

(٣) عبد اللطيف مصطيفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص١٢.

(٤) محمود يونس، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٣٠٥.

(٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، أغسطس ١٩٩١.

(٦) محمد شفيق، البحث العلمي " الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٣.

(٧) محمد كمال مصطفى، الطريق الى التنمية الفاعلة، نشر من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت (مكتب مصر)، ٢٠١٦، ص١٥.

(8) Anne O. Krueger .Exchange Rate Determination. University, California.

(٩) محمد صالح تركي القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(١٠) عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٤٢.

(١١) مصطفى يوسف كافي، اقتصادات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٣، ص ٥٣.

(١٢) عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق (للمدة ١٩٧٠–٢٠٠٧)، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٢٧.

(١٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص٣.

(14)Rapport Brundtland _ Avant _ Propos ,1987

(١٥) عباس علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(١٦) حسن لطيف الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(١٧) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص٢٥،٢٦.

(١٨) مدحت القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(١٩) علي حاتم القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢٠) احمد محمد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٧٤.

(٢١) نعمان منذر يونس وآخرون، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات)، المجلد ١٦، ٢٠٢٠، ص٤٥٥.

(٢٢) لورنس يحيى صالح، اليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٨، ٢٠١٨، ص٣٢١.

(٢٣) منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠٢١.

(٢٤) نعمان منذر يونس وآخرون، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)، نجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد خاص، (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات)، ٢٠٢٠، ص ٤٥٤.

(25) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ١٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢٦) عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق أساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٣٠٠.

(٢٧) علي جابر عبد الحسين، تقدير وتحليل أثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٦)، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، العدد ٥٥، ٢٠١٩، ص ٤٤٠. ص ٤٤٨.

(٢٨) نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠١٦، ص ٥.

(٢٩) سرمد كوكب الجميل وآخرون، تقرير الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٨.

المصادر:

١. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٦.

٢. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٢٢.

٣. عبد اللطيف مصطيفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص١٢.

٤. محمود يونس، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٣٠٥.

٥. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، أغسطس ١٩٩١.

٦. محمد شفيق، البحث العلمي " الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١٣.

٧. محمد كمال مصطفى، الطريق الى التنمية الفاعلة، نشر من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت (مكتب مصر)، ٢٠١٦، ص١٥.

8. Anne O. Krueger .Exchange Rate Determination. University, California.

٩. محمد صالح تركي القريشي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

١٠. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٤٢.

١١. مصطفى يوسف كافي، اقتصادات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٣، ص ٥٣.

١٢. عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق (للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٧)، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٢٧.

١٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص٣.

14. Rapport Brundtland _ Avant _ Propos ,1987

١٥. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص٢٦،٢٥.

١٦. احمد محمد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٧٤.

١٧. نعمان منذر يونس وآخرون، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات)، المجلد ١٦، ٢٠٢٠، ص٤٥٥

١٨. لورنس يحيى صالح، اليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٨، ٢٠١٨، ص٣٢١.
منظمة الشفافية الدولية، الائتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠٢١.

١٩. نعمان منذر يونس وآخرون، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)، نجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد خاص، (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات)، ٢٠٢٠، ص ٤٥٤.

٢٠. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ١٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ١٠.

٢١. عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق أساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٣٠٠.

٢٢. علي جابر عبد الحسين، تقدير وتحليل أثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٦)، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة المثنى، العدد ٥٥، ٢٠١٩، ص ٤٤٠. ص ٤٤٨.

٢٣. نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠١٦، ص ٥.

٢٤. سرمد كوكب الجميل وآخرون، تقرير الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٨